وانغ مويى
كاتبة ومحللة صينية

لماذا ترغب المزيد من الدول الانضمام إلى «بريكس»؟

تعقد قمة الـ١٥ لمجموعة "بريكس" في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس الجاري. يذكر أن الموضوعين المتمثلين في توسيع عضويتها وإنشاء عملة موحدة لاستخدامها في التسوية التجارية اللذين جذبا الكثير من الاهتمام، ستتم مناقشتهما خلال القمة. وأصبحت "بريكس" التي تتألف من ٥ اقتصادات ناشئة رئيسية، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، منصة مهمة للتعاون بين الدول النامية حول العالم. في عام ٢٠٠٦، حيث عقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والذي فتح الباب أمام التعاون بين دول "بريكس"، وعقد أول مؤتمر قمة لها عام ٢٠٠٩. وفي السنوات العشر الماضية، حققت المجموعة نتائج مثمرة في الأمن السياسي والاقتصاد والتجارة والتمويل والتبادلات الثقافية والحوكمة العالمية وغيرها من مجالات التعاون، وأصبحت نموذجاً للتعاون بين دول الجنوب العالمي، وجذبت المزيد من الدول النامية الراغبة في الانضمام إلى "بريكس" يوماً بعد يوم.

في الآونة الأخيرة، تأمل أكثر من ٤٠ دولة الانضمام إلى المجموعة، وأكدت وزيرة الخارجية والتعاون بجنوب أفريقيا، ناليدي باندور، يوم ٧ أغسطس/آب الجاري، أن ٢٣ دولة تقدمت بطلبات رسمية للانضمام إلى "بريكس"، ومنها ٨ دول عربية، وهي الجزائر ومصر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت والمغرب وفلسطين.

مصر تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى مجموعة "بريكس"، ويأتي هذا الطلب بعد أقل من شهرين على تصديق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على انضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد التابع لـ"بريكس". وتواصل مصر توسيع التعاون مع دول الأسواق الناشئة، وسيؤدي انضمامها إلى "بريكس" توفير المزيد من فرص العمل والاستثمارات لمصر. في الوقت نفسه، تأمل القاهرة أيضاً في الاستفادة من اتجاه "بريكس" للتعامل بالعملات المحلية أو بعملات غير الدولار الأميركي لتخفيف الضغوط على أزمة نقص الدولار.

بعد التقدم بطلب للانضمام إلى "بريكس"، بدأت السعودية مفاوضات مع بنك التنمية الجديد الذي تديره مجموعة دول "بريكس". وبصفتها أكبر مصدر للنفط في العالم، تتمتع السعودية بتأثير اقتصادي كبير في منطقة الشرق الأوسط، حيث سيعزز انضمامها القوة المالية والاقتصادية للمجموعة، كما سيوفر للسعودية إمكانية الوصول إلى شبكة قوية من الشركاء الاقتصاديين، لاسيما في الوقت الذي تسعى فيه إلى توثيق العلاقات مع الصين، وسيساعدها في تكوين الهيكل الاقتصادي الأكثر تنوعاً.

وفي السياق نفسه، أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أنها تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى مجموعة "بريكس"، وتعمل الجزائر الواقعة في شمال أفريقيا والغنية بموارد نفطية وغازية على تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز الشراكة مع الدول مثل الصين. وقال الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، إن الجزائر قدمت طلباً لأن تكون عضواً مساهماً في بنك التنمية الجديد بمبلغ ١,٥ مليار دولار، مضيفاً أن انضمامها إلى المجموعة سيخلق فرصاً اقتصادية جديدة لها. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الإمارات والبحرين والكويت والمغرب وفلسطين طلبات رسمية للانضمام إلى مجموعة "بريكس" أيضاً. وبالنظر إلى المكانة المهمة لهذه الدول في العالم العربي، فإن انضمامها سيكون له تأثير إيجابي لا يمكن تجاهله، بما في ذلك إثراء الأساس متعدد الأقطاب للمجموعة وإضفاء حيوية جديدة على تعاونها، وسيسمح للمجموعة بأخذ وجهات النظر للعالم العربي بعين الاعتبار.

> في السنوات العشر الماضية، حققت «بريكس» نتائج مثمرة في الأمن السياسي والاقتصاد والتجارة والتمويل والتبادلات الثقافية والحوكمة العالمية وغيرها من مجالات التعاون، وأصبحت نموذجاً للتعاون بين دول الجنوب العالمي

لماذا تريد المزيد من الدول الانضمام إلى "بريكس"؟

إن مجموعة "بريكس" هي القوة الدافعة للعالم المتعدد الأقطاب. وتلتزم آلية تعاون "بريكس" بالحفاظ على التعددية وبناء عالم أكثر انفتاحاً وشمولاً وأوثق ذي خصائص المساهمة والمنافع المشتركة، وتتماشى مع اتجاه تنمية المجتمع الدولي وتطلعات معظم الدول. وتعمل على تعزيز صوت الأسواق الناشئة والدول النامية والتمثيل الفعال لمصالحها.

في السنوات العشر الماضية، بذلت المجموعة الكثير من الجهود، مثل إنشاء بنك التنمية الجديد ووضع احتياطي طارئ للمجموعة وغيرها من الآليات لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، فضلاً عن اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى، وقد عانت العديد من هذه الدول من نظام مالي تهيمن عليه دول أو كيانات متقدمة، ولهذا السبب قالت دول عدة إنها قد تكون مهتمة بالانضمام إلى مجموعة "بريكس".

وأشار بعض المحللين إلى أن العقوبات المالية التي فرضتها الولايات المتحدة قوّضت إلى حد كبير نزاهة السوق، وخلقت أزمة ثقة في الدولار الأميركي حول العالم. لذلك، استكشفت العديد من الدول بنشاط مسار تعدد أقطاب في مجال العملات من خلال تقليل حجم الديون الأميركية وتعزيز اتفاقيات تبادل العملات، ورأوا أن خطة المجموعة لإنشاء عملة موحدة في المستقبل تتماشى مع هذا التوجه. كما ويعتقد الرأي العام أن المجموعة لها ثقل اقتصادي كبير وستشجع التغييرات في النظام المالي الدولي الحالي الذي يهيمن عليه الدولار الأميركي بمجرد إعلانها عن استخدام عملة موحدة جديدة.

وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠٢١، شكل الإجمالي الاقتصادي لخمس دول "بريكس" نحو ٢٥,٢٤٪ من الإجمالي العالمي وشكل إجمالي حجم التجارة ١٧,٩٪ من الإجمالي العالمي. وجاء في التقرير الصادر عن مؤسسة "أكرون ماركو للاستشارات" البريطانية، أن مساهمة مجموعة "بريكس" في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغ ٣١,٥٪ مقارنة بـ٣٠,٧٪ لمجموعة السبع. بالإضافة إلى ذلك، فإن توسع "بريكس" أصبح أمراً حتمياً، ومع انضمام السعودية والإمارات ودول أخرى منتجة للنفط، ستمثل المجموعة أكثر من نصف حصة النفط والغاز الطبيعي العالميين، حيث ستعزز مكانة المجموعة في سوق الطاقة. وتزداد مجموعة "بريكس"، التي تدافع عن تعدد الأقطاب، قوة، وتوفر المزيد من الإمكانيات لإنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يعود بالفائدة على العالم.

ولطالما اتخذت الصين موقفاً إيجابياً تجاه مسألة توسع "بريكس". وخلال اجتماع قادة "بريكس" في عام ٢٠١٧ بمدينة شيامن جنوب الصين، حين اقترحت الصين لأول مرة نموذج تعاون منفتح على الدول النامية على شكل "بريكس بلس"، والذي دعا قادة الدول النامية خارج دول "بريكس" إلى الانضمام إلى الحوار، ويهدف إلى بناء منصة للوحدة والتعاون بين الأسواق الناشئة والدول النامية. وخلال الاجتماع الرابع عشر لقادة "بريكس" العام الماضي، اتفق قادة الدول الخمس على الارتقاء بتعاون "بريكس بلس" نحو مستويات أعلى ومجالات أوسع، والعمل بنشاط على توسيع عضوية "بريكس". هذا وتواصل الصين التمسك بروح الانفتاح والشمول والمساهمة والمنافع المشتركة، وستعمل مع شركاء "بريكس" لتعزيز التعاون مع اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى، وتدفع عملية التوسع في عضوية "بريكس" بشكل مشترك على أساس التشاور والحوار، وتأمل انضمام المزيد من الدول النامية إلى المجموعة وتقف إلى جانب شركاء "بريكس" لجعل المجموعة أكبر وأقوى.

غرب أفريقيا.. معادلة النظام العالمي والاقتصادي

محمود عبدالحكيم
كاتب ومحلل سياسي

لم يزل الضعف السياسي والانقسامات القبلية والعرقية حاضرين في أغلب أفريقيا، مع هياكل دول لم تشكّل نموذجاً كاملاً للدولة الحديثة في ظل الوضع الاقتصادي لجنوب العالم إجمالاً، وأفريقيا على رأسه. هياكل دول خاضعة لعدم تكافؤ في العلاقة بالنظام العالمي وبالسوق الذي تديره القوى الأكبر فيه، ما يكمل الدائرة نفسها: دول هشّة، أغلبها بالكاد يستوفي شروط قيام دولة كاملة مستقرّة، تنزح قيمة اقتصادية عالية.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

على ذلك، تُعد تجربة الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا، الآلية العملية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ذات الخمس عشرة دولة عضواً، ومقرّها الرئيسي في نيجيريا، فريدة بصفتها تجربة ناضجة تقنياً لتكامل إقليمي اقتصادي، نسبي، لدول الجنوب، تشمل إجراءات إعفاء جمركي وسوقاً مشتركة ومصرفاً للاستثمار والتنمية، وعملة مشتركة (فرنك غرب أفريقيا) يصدرها المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، أُعلن فكّ ارتباطها - نسبياً - بالهيمنة الفرنسية المباشرة بتوقيع اتفاق عام ٢٠١٩، يوقف تجميع نصف احتياطات العملات المركزي للدول الثماني المستخدِمة في الحساب التشغيلي للخزانة الفرنسية، ويسحب ممثّلو فرنسا من مؤسسات إدارة منطقة الاتحاد النقدي، بحلول عام ٢٠٢٧، ويعطي للعملة اسماً جديداً. لقد أقرّ البرلمان الفرنسي الاتفاق عام ٢٠٢٠، في خطوة فارقة ومتّصلة بعمل منظومة اليورو والبنك المركزي الأوروبي ونفوذهما، وإن لم تمثل خطراً ما دامت مفاعيل وقوانين سعر صرف العملة أمام اليورو في مكان آخر، متّصل بالسياسة والجغرافيا، وقوانين التجارة الرسمية، للنظام العالمي والقانون الدولي والأمم المتحدة، والواقعية، أي الأكثر قابلية للتطبيق العملي، ما يحدده دائماً النفوذ الملموس للقوى والفاعلين. على أي حال، أوحى المشهد بنجاح لم تحققه تجمّعات اقتصادية أفريقية أخرى، مثل كوميسا، والمجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا (التي تستخدم فرنكاً آخر)، لكنه اصطدم مرات عديدة بعدم استقرار الحكم وغياب شمول السلطة في تلك الدول، فعلّقت "إيكواس" في السنوات الماضية عضوية مالي وغينيا وبوركينا فاسو بسبب الانقلابات العسكرية.

فرنسا حلقة أوروبية أضعف

مع تصاعد الاضطراب في أسواق الطاقة، وتعسر إيجاد بدائل ناجزة سريعة للغاز الروسي في أوروبا، تكتسب المنطقة أهمية أكبر وعلى قمّتها النيجر، مصدر ربع واردات الاتحاد الأوروبي وثلث واردات فرنسا من اليورانيوم، الذي تعاني الأخيرة اعتمادية مطلقة عليه لتوليد الكهرباء، أي عصب الصناعة وأهمّ الخدمات. وصاحب تباطؤ اقتصادي ذلك الاضطراب وأزمة سلاسل الإمداد، مع احتجاجات اجتماعية واسعة باتت تمثّل أزمة سياسية أطلقها تخفيض الإنفاق، مع عجز في الميزان التجاري يقارب ١٠ مليارات دولار، ونسبة لافتة للدَين من الناتج الإجمالي المحلي، تقارب ١٠٠٪. سياق كامل يجلّيه تراجع الفاعلية وتأثير المشروع السياسي (بموازاة صدامات محدودة) في "الأطراف"، من لبنان إلى الجزائر إلى غرب أفريقيا، إلى الجزر النائية التي يطالب سكّانها بالتمثيل السياسي وتحسين الخدمات، الضعيفة في مدن المركز بالأساس، ويطرح تحدياً استراتيجياً جديداً يشغل صانع القرار الفرنسي، الذي يستحيل أن يكون قد استبعد هذا الجزء منه في أفريقيا.

لم تكد فرنسا تفرغ من تشكيل صيغة تفاهم مع السلطة الجديدة في مالي، بعد انقلاب ٢٠٢٠ الذي تفاهَم مع الحركة السلفية وثبّت خطوط مواجهة مع التمردَين التكفيري والطوارقي شمال البلاد، حتى وقع انقلاب النيجر واحتُجزت رموز الحكم المسؤولة عن قطاعيّ الاقتصاد والطاقة، وتعكس تصريحات قياداته نزعة معادية للهيمنة، يصعب أن تكون حديثة النشأة أو غير مسبوقة، في الإقليم الذي شهد تاريخ تحرره الوطني مواجهات كبيرة مع فرنسا، ويتصاعد تعداد سكّان بعض دوله بمعدّل أعلى بالمطلق عالمياً، بموازاة واقع ضعف السلطة المركزية فيها وضيق خيار الهجرة إلى أوروبا، بلا ثمار كافية لأغلب السكان يتيحها الاندماج الاقتصادي الإقليمي القائم بين دولها، رغم حجمه وعمره الطويل.

لكن، يبدو أن عاملاً فارقاً شجّع انتقال تلك النزعة للفاعلية، صعود صفّ دولي كامل معاد للهيمنة الغربية، تقوده الصين بصفة القطب الاقتصادي، ذي الوزن السياسي المعتبر، وروسيا بصفتها قوة دولية متزايدة الحركية في محيطها وخارجه، كلتاهما دولة صاعدة و"غير راضية" عن النظام العالمي، طبقاً لنظرية تحوّل القوة، من دون طرح نموذج بديل جاهز بالضرورة. من هنا، جاء تصاعد النفوذ الروسي تدريجياً، في النيجر ومالي، وحزام عرضي يتجه إلى الشرق حتى جمهورية وسط أفريقيا، فرصة يسهل تلقّفها لنيل دعم استراتيجي، ولوجيستي وعيني، بجوار حضور صيني يحمل سمة قرينه الروسي (مع اختلاف الأدوات)، أي الارتكاز على مشروعات اقتصادية، معلنة أو غير معلنة، ونشاط دبلوماسي وعمل من الأعلى مع سلطة الأمر الواقع، الأكثر احتكاراً للسلاح والأدوات التنظيمية. في السياق الأفريقي.

خيارات التشظّي والتكتّل

هيكل هشّ قد يصعب وصفه بـ"دولة"، وهنا تكمن فرصة تشكيل هيكل أقوى من حيث حكم الموارد وتوجيهها، وتقليل معدّل الاستغلال الفرنسي الثقيل، ومن ثم إمكانات مالية وحرية حركة قد يكفلها الهامش المتّسع الجديد، الذي انتزعته الصين وروسيا من داخل النظام العالمي، لا خارجه، وأزاح مكاسب أوروبية، وفرنسية. ما انعكس مثلًا في ثنائية احتكاك وتوافق أوروبية وفرنسية مع أميركا، بشأن معايير العلاقات الاقتصادية ونقل التكنولوجيا مع الصين، وفي تصريحات سابقة للرئيس ماكرون، قبل العملية الروسية في أوكرانيا، نادت بتشكيل جيش أوروبي للحماية، وأخرى قاربَت صعود الصين بصفته أمراً واقعاً، والعلاقات مع أميركا بصفتها عرضة لتغيرات قد تحتّمها المصالح الفرنسية.

يبقى السؤال الجوهري، في معادلة غرب أفريقيا والنيجر مع فرنسا، وثيق الصلة بسِمات النخبة العسكرية التي تحكم الآن دولًا ثلاثاً بالغة الأهمية في الإقليم، وحدود سياساتها، وقد جمع القيادات الوسيطة المنقلبة الخروج عن الخطاب الأيديولوجي، أو تلك الصبغة للسياسات، حتى الآن، عدا الموقف الواضح حتى الآن من الليبرالية الاقتصادية الواقعة على بلادهم، وحداثة السنّ، التي تعكس تقادم النخبة السابقة وهشاشة البناء التنظيمي لجهاز الدولة والجيش، عاملٌ قد يسهل تعديله بإجراءات استثنائية ومخصصات مالية عاجلة وتطوير التسلّح والعتاد، واعتماداً على الكتلة السكّانية.

ما هو أوضح من ذلك الآن، تكتّل إقليمي يتشكّل بصفته تشظّياً لتكتّل أكبر، وتفتح له خارطة العلاقات الإقليمية والدولية باب اجتياز تلك المرحلة، نحو تثبيت الوضع ثم صوغ نمط علاقات جديد، في وجود طرف مثل الجزائر الرافضة جذرياً للتدخل العسكري الخارجي رغم تمسّكها، من باب الروية وتعطيل تحرّك أميركي محتمل على الأغلب، بشرعية الرئيس المعزول، ودول ستغلّب النزعة العملية بعد أن باتت التحوّلات واقعاً، يُعد ذاته نتيجة تراكم امتدّ لسنوات أمام الجميع.